

أثر الفساد على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا وجنوب آسيا للفترة (2018-2003)

The Impact of Corruption on the Economic Growth in African and South Asian Countries during the Period (2003-2018)

غزالي عماد، جامعة يحي فارس بالمدينة، rezazi.imad@univ-medea.dz

صغيري سيدعلي، جامعة يحي فارس بالمدينة، Seghiri.sidali@univ-medea.dz

تاريخ النشر: 2020/06/06

تاريخ القبول: 2019/12/03

تاريخ الاستلام: 2019/09/30

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة تأثير الفساد، على النمو الاقتصادي، في (09) دول من شمال إفريقيا وجنوب آسيا، باستخدام نماذج بانل الساكن، خلال الفترة (2018-2003)، بالاستعانة بطريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS).

وبينت نتائج الدراسة، أن للفساد أثر سلبي على النمو الاقتصادي. أما مؤشر التعليم والانفتاح التجاري فكان أثرهما إيجابيا، في حين كان أثر الانفاق الحكومي سلبي على النمو الاقتصادي، كما أظهر الاستثمار ومعدل التضخم عدم معنوية على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : الفساد ؛ النمو الاقتصادي ؛ نماذج بانل الساكن.

تصنيف JEL : C23 ، D73 ، O40 .

Abstract:

The study aims at identifying the impact of corruption on the economic growth in nine African and south Asian countries using Static Panel Model during the period (2003-2018). The study concludes that corruption has a negative effect on the economic corruption. While both education index and trade openness has positive effects, government expenditure has a negative effect on the economic growth. Investment and the rate of inflation were insignificant.

keyword: corruption ; economic growth ; static panel model.

JEL classification code : C23, D73, O40.

المؤلف المرسل: عماد غزالي، الإيميل: rezaziimad@gmail.com

1. مقدمة:

يعد الفساد ظاهرة منتشرة عالميا لا تقتصر على بلد معين، بحيث لم تسلم منها لا البلدان المتقدمة ولا حتى النامية، تتشابه فيها عوامل متعددة، وعلى الرغم من أن الظاهرة قديمة إلا أن زيادة حجمها واتساع رقعتها خاصة في الاقتصاديات النامية دفع بالهيئات والمنظمات العالمية إلى البحث في مؤشراتها ومحاولة تقديم آليات مواجهتها.

يترتب على الفساد آثار خطيرة تهدد الاقتصاديات المحلية لاسيما عملية التنمية الاقتصادية، حيث يعد النمو الاقتصادي من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول بأكملها إلى تحقيقه سواء تلك المتقدمة أو النامية، ومن شأن نقشي ظاهرة الفساد وانتشارها خاصة في الحياة الاقتصادية أن تؤثر سلبا على العوامل المحفزة للنمو ودفع عجلة الاقتصاد كتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن ثم فقدان المكاسب الدافعة بالنمو كالتكنولوجيا ورأس المال البشري.

وعليه يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي: ما هو تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا وجنوب آسيا خلال الفترة (2003-2018)؟

1.1 فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة سيتم الاعتماد على الفرضيتين

التاليتين:

- يوجد تأثير سلبي للفساد ومعدل التضخم على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا وجنوب آسيا خلال فترة الدراسة؛

- يوجد تأثير إيجابي للتعليم، الإنفاق الحكومي، الاستثمار والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا وجنوب آسيا خلال فترة الدراسة.

2.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى قياس، أثر مؤشر الفساد على النمو الاقتصادي، في دول شمال إفريقيا وجنوب آسيا وهي كل من (الجزائر، المغرب، تونس، مصر، نيبال، باكستان، سريلانكا، بنغلاديش والهند)، خلال الفترة (2003-2018)، باستخدام نماذج بانل الساكن.

3.1. منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث، وإثبات فرضياته فقد تم استخدام المنهج الكمي، من خلال بناء نموذج لقياس وتحليل اثر الفساد على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا وجنوب آسيا، بالاعتماد على برمجية (Stata 15)، في معالجة البيانات للحصول على نتائج أكثر دقة.

4.1. الدراسات السابقة:

لغرض تحليل مشكلة البحث ومناقشتها، تطلب الأمر الاستعانة بأهم الدراسات السابقة، حسب التسلسل الزمني نذكر منها:

دراسة (مفيد نون، 2010): حاولت هذه الدراسة استقصاء تأثير الفساد على تخصيص الإنفاق العام، الإيرادات العامة ونوعية الخدمات الحكومية بالتطبيق على مجموعة دول الشرق الأوسط وباستخدام طريقة البيانات المقطعية الزمنية للفترة 2004-2007. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للفساد على تخصيص الميزانية العامة، وتبين أن الفساد يشوه تركيبة كل من الإنفاق الحكومي والهيكل الضريبي وتسوء الخدمات الحكومية عند مستويات الفساد المرتفعة، حيث تسوء الخدمات الصحية والتعليمية التي تقدمها الحكومة.

دراسة (مفيد نون و عدنان دهام، 2012): اهتمت الدراسة باستقصاء تأثير الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين المؤسسات بالتطبيق على جميع دول العالم باستخدام معادلة الانحدار للسنوات 2002، 2004 و 2006. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي للفساد في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مع تباين هذا التأثير فقد يكون التأثير السلبي قليلا في البلدان التي لديها مؤسسات جيدة، في حين يكون التأثير السلبي أكبر في البلدان ذات المؤسسات الضعيفة، ولم يظهر للاستثمار المحلي أو الأجنبي تأثير يذكر على النمو الاقتصادي.

دراسة (كداوي و الدليمي، 2012): اهتمت الدراسة بواقع الفساد العالمي وعلاقته بالنمو الاقتصادي لعينة تتكون من 157 دولة خلال الفترة 2005-2010. وتوصلت الدراسة إلى عدم استقلالية النمو الاقتصادي عن الفساد، حيث يوجد علاقة بين النمو الاقتصادي والفساد في كافة مجموعات الدول لكن طبيعة هذه العلاقة مختلفة، فقد ظهرت محايدة إلى حد ما في

الدول الأمريكية وسلبية في كل من الدول الآسيوية والدول المستقلة حديثاً والأوروبية والإفريقية بينما هي ايجابية في كل من الدول العربية وروسيا.

دراسة (Amin, Ahmed, & Zaman, 2013) وتبحث الدراسة في العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي في باكستان للفترة (1985-2010)، وكشفت الدراسة عن أثر السلبى لكل من الفساد والاستثمار على النمو الاقتصادي، في حين كان أثر كل من مؤشر التعليم والإنفاق الحكومي إيجابى على النمو الاقتصادي.

دراسة (SHERA, DOSTI, & GRABOVA, 2014) واهتمت الدراسة بالبحث عن أثر الفساد على النمو الاقتصادي في 22 دولة نامية للفترة 2001-2012 وذلك باستخدام نماذج بانل (Panel). وكشفت نتائج الدراسة علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الفساد والنمو الاقتصادي، أما مؤشر التعليم، الاستثمار والانفتاح التجاري فكان أثرهما إيجابى، في حين كان أثر الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم سلبى على النمو الاقتصادي. كما أظهرت الدراسة أن الفساد ينقص عدد المستثمرين ويقلل العائد المتوقع من الإنفاق العام.

دراسة (Linhartova & Zidova, 2016) واهتمت الدراسة بالبحث عن أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي في الفترة 1999-2014، باستخدام نماذج بانل (Panel). وأثبتت الدراسة التجريبية، صحة الفرضية المتعلقة بالأثر السلبى للفساد على النمو الاقتصادي، كما يؤثر الإنفاق الحكومي والاستثمار بشكل إيجابى على النمو الاقتصادي.

دراسة (Anh, Minh, & Tran-nam, 2016) تبحث الدراسة عن تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في فيتنام 2000-2012، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وجاءت الدراسة لتثبت التأثير السلبى للفساد على النمو الاقتصادي، في حين رأس المال البشرى (التعليم) والاستثمار كان أثرهما إيجابى على النمو الاقتصادي.

دراسة (Pulok & Moin Uddin Ahmed, 2017) تبحث الدراسة في أثر الفساد على النمو الاقتصادي في بنغلاديش خلال الفترة 1984-2013، باستخدام نماذج ARDL، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الفساد والنمو الاقتصادي، وأن الفساد يؤثر بشكل سلبى على النمو الاقتصادي. وستكون بنغلاديش قادرة على تسريع نموها الاقتصادي عن طريق تخفيض مستوى الفساد من خلال المؤسسات وزيادة الوعي العام.

دراسة (سعد و أساور، 2017): هدفت الدراسة إلى قياس أثر الفساد المالي والإداري لعام 2013 في مؤشرات النمو الاقتصادي لعام 2015، أي بتخلف زمني عامين من خلال استخدام عينة مقطعية على الصعيد العالمي تضم 60 بلداً. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الفساد المالي والإداري وكلا من إجمالي الناتج المحلي ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، حيث أن زيادة الفساد المالي والإداري بنسبة 100% يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ب 0.049 مليون دولار أمريكي، وإلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 0.048 مليون دولار أمريكي، وزيادة معدل البطالة بنسبة 3.354% وانخفاض مؤشر دليل التنمية البشرية بنسبة 0.036%.

دراسة (Esener & İpek, 2018) تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر الإنفاق العام، الاستقرار الحكومي والفساد على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات لـ 33 بلداً يصنفها البنك الدولي كبلدان من بلدان الدخل الأعلى، المتوسطة والأدنى في مستوى الدخل، خلال الفترة 1999-2014، باستخدام نماذج بانل (Panel) الديناميكي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي بين استقرار الحكومة والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، وأثر سلبي بين الفساد والإنفاق العام على النمو الاقتصادي.

دراسة (Sbaouelgi, 2019) تناولت الدراسة تأثير الفساد على الاستثمار والنمو الاقتصادي لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة 1990-2017. باستخدام نماذج بانل (Panel) الديناميكي. وتوصلت الدراسة إلى أن الفساد له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على الاستثمار.

2. الإطار النظري للفساد:

الفساد لغة من فسد وهو ضد صلح ويعني البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل، أما الفساد اصطلاحاً خروج الشيء عن الاعتدال قليلاً أو كثيراً ويستعمل في الأشياء الخارجة عن الاستقامة. (سعد و أساور، 2017، ص 59)

تعرف منظمة الشفافية العالمية الفساد بأنه: "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة"، أما البنك العالمي فيعرفه على أنه: "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص". (Tanzi, 1998). كما يمثل جملة الانتهاكات المالية والمخالفة للقوانين التي تنظم سير العمل

الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات المتعلقة بالأجهزة الرقابية المالية كديوان الرقابة المالية المتخصص في فحص ومراقبة حسابات أموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة.

ولا يقتصر الفساد بالمعنى السابق على القطاع العام فقط بل هو متكامل بين القطاعين فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة لتسهيل عقد أو مناقصة، كما يتم عندما يعرض وكلاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشي للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة تسهل لهم الحصول على أرباح أو التغلب على منافسين خارج إطار القوانين. (مفيد ذنون، 2010، ص246)

ومن أهم أنواع الفساد ضررا ما يلي:

-الفساد الإداري: ويتمثل في استغلال صغار الموظفين العموميين لوظائفهم لتحقيق منافع خاصة، كما يمثل كذلك نوع من الفساد الذي يمس الإدارة من حيث الإهمال، اللامبالاة، المحسوبية، تعطيل المصالح، الابتزاز، التحايل والتجاوزات الإدارية.

-الفساد المالي: وهو استغلال المنصب العام لتحقيق عائد مالي يتم الحصول عليه من خلال تقديم خدمة أو عرض عقود للمشتريات أو الخدمات الحكومية أو إفشاء معلومات عن تلك العقود أو المساعدة على التهرب من دفع الضرائب والرسوم الجمركية أو المساعدة على غسل الأموال أو التمكن من الحصول على قرض بنكي حكومي بفائدة أقل من الفائدة السائدة في السوق لقاء رشوة أو خدمة للموظف المسئول وغيرها من الممارسات. (سعد و أساور، 2017، ص 58).

ويتخذ الفساد المالي عدة أشكال منها:

-الرشوة: وذلك بحصول الشخص على منفعة مالية جراء تمرير أعمال مخالفة لتشريعات البلد؛

-تهريب الأموال إلى الخارج بشكل غير قانوني؛

-تهب الأموال العامة بالحصول على إعفاءات ضريبية وجمركية أو تراخيص لشركات بصورة غير قانونية؛

-إسراف المال العام بتبديد الأموال العامة، والمبالغة في الإنفاق على التجهيزات والمقتنيات العامة واستغلالها للمصلحة الشخصية؛

-التهرب الضريبي من خلال تهرب الأفراد والمؤسسات من دفع أقساط الضريبة من خلال عدم التصريح بالأرباح التي عادة ما تنجز عن النشاطات غير المصرح بها، أو بالتصريح الكاذب كما هو الحال عند القطاع الخاص؛

-الاختلاس: ويتعلق بعبث الموظف بما أوُتمن عليه من مال عام من خلال استغلال سلطته الوظيفية، وهي خيانة للأمانة واخذ الشيء بالخفاء.

ونظراً لتفشي الفساد في مختلف دول العالم، وتفاقمه في جل القطاعات الاقتصادية، اهتمت العديد من المؤسسات على مستوى العالم بدراسة المؤشرات الكمية أو الرقمية للفساد، ومن أشهر هذه المؤشرات شيوعاً واعتماداً نجد المؤشر الصادر عن مؤسسة الشفافية العالمية التي تأسست عام 1993 في برلين.

تصدر منظمة الشفافية الدولية مؤشر الشفافية أو ما يعرف بمؤشر مدركات للفساد (Corruption Perceptions Index CPI) منذ سنة 1995، كمؤشر مركب يعكس درجة محاربة الفساد وتعزيز الشفافية في هذه الممارسات. ويستند المؤشر إلى 14 منتجاً ميدانياً قامت به 7 مؤسسات دولية مستقلة ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم. ويتخذ المؤشر قيمة رقمية تقع بين (10 نقاط) وتعني درجة خالية من الفساد ودرجة الصفر وتعني درجة عالية من الفساد، ويتم حساب المؤشر من خلال معلومات تقوم بتجميعها مؤسسات مستقلة استناداً إلى استطلاعات ومصادر عالمية مثل البنك الدولي. (كداوي و الدليمي، 2012، ص208)

دليل المؤشر:

- صفر (درجة فساد عالية).
- 10 (درجة شفافية عالية).
- ما بين صفر - 10 (مستويات متدرجة من الشفافية -النظرة للفساد-).

3. علاقة الفساد بالنمو الاقتصادي

يرى معظم الباحثين الاقتصاديين أنه من البديهي وجود تأثير سلبي بين الفساد والنمو الاقتصادي، حيث يترتب على الفساد انخفاض الاستثمار المحلي والأجنبي، ومن ثم انخفاض في معدل النمو الاقتصادي. ويعد الفساد حسبهم مؤثرا سلبيا على النمو الاقتصادي للأسباب التالية: (Tanzi, 1998, p 583)

- الفساد بمثابة تكاليف إضافية شبيهة بالضرائب يتحملها المستثمرون ورجال الأعمال، كما يعمل على وضع الحواجز في طريق تنفيذ الأعمال التجارية؛
- زيادة عدم التأكد لدى المستثمرين حول قرارات الاستثمار التي يتخذونها وبالتالي خفض تدفقات رأس المال الأجنبي لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- يفضي الفساد إلى سوء توزيع الموارد والإنفاق العام، حيث يتسبب في تشويه بنية الإنفاق الحكومي وانخفاض الإنفاق على الصحة والتعليم.

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأول للسياسات الاقتصادية في الدول المختلفة، حيث تهدف الدول إلى تحقيق معدل نمو سنوي مستهدف بين 8 % و 9 %، غير أن تحقيق النسب المستهدفة يتوقف على مدى قدرة كل دولة على الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة وموقعها من درجة الفساد، وفي هذا الشأن تشير الدراسات إلى تؤثر معدلات النمو بشكل كبير بدرجات الفساد، ففي دراسة تجريبية عام 1997 ل 97 دولة من دول ذات الفساد العالي (حسب مؤشر مدركات الفساد) تتدنى فيها حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وينخفض معدل النمو الاقتصادي بها، حيث وصل معدل الارتباط بين الفساد والنمو إلى (-0.80)، ووجد أن انخفاض مستوى الفساد ب 2 نقطة يرفع من معدل النمو ب 0.5 نقطة في حين أن تزايد مستوى الفساد ب (1%) يخفض معدل النمو ب (0.72%) . (كداوي و الدليمي، 2012، ص 209)

كما تكشف الدراسات التجريبية وجود تأثير سلبي للفساد على انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أن ارتفاع الفساد بنقطة واحدة يؤدي إلى انخفاض انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر ب (11%)، وهو ما يؤثر سلبا على تحفيز النمو الاقتصادي إذ يعد الاستثمار

الأجنبي المباشر محفزاً للنمو عبر نقله للتكنولوجيا وتوفير رأس المال اللازم للعمل وتحسين إنتاجية الاستثمار المحلي. (Borensztein and Gregorio, 1998, 115-35)

وعادة ما يترتب عن الفساد ارتفاع حالات التهرب الضريبي، مما ينعكس سلباً على الحصيلة الضريبية والإيرادات العامة للدولة بانخفاضهما، ومن ثم انخفاض الإنفاق الحكومي خصوصاً في شقه الاجتماعي المتعلق بالصحة والتعليم. وقد يدفع الفساد إلى تخفيف مصادر التمويل والائتمان بجعل هذا الأخير موجهاً للمشاريع الكبيرة القادرة على دفع الرشوة، مما يؤثر على المشاريع وقدرتها على النفاذ إلى سوق المال.

في حين وجد مورو سنة 2001 في دراسة تجريبية لخمسة وأربعين دولة تأثير سلبي ومعنوي للفساد في النمو الاقتصادي، وقد استنتج وجود قنوات مباشرة وأخرى غير مباشرة يؤثر فيها الفساد في النمو الاقتصادي، فنصف تأثير الفساد في النمو يأتي بشكل غير مباشر من خلال تأثيره على الاستقرار السياسي، في حين أن أكثر من 20 % يأتي من تأثيره على الاستثمار، و 15 % من خلال تأثيره السالب على رأس المال البشري، أما المتبقي فيمثل التأثير المباشر للفساد على النمو الاقتصادي. (مفيد ذنون و عدنان دهام، 2012، ص 191)

مما سبق يتبين أن الفساد يؤثر سلباً وبطرق مختلفة على كل من إجمالي الاستثمار، حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الإنفاق الحكومي والهيكل والإيرادات الضريبية.

4. منهجية الدراسة:

1.4. توصيف النموذج القياسي:

سنحاول من خلال هذه الدراسة القياسية تحديد أثر الفساد على النمو الاقتصادي في دول شمال أفريقيا وجنوب آسيا للفترة الممتدة من 2003 إلى 2018، أما النموذج القياسي فهو مستمد من دراسة (SHERA, DOSTI, & GRABOVA, 2014):

$$\begin{aligned} \ln GDPPC_{it} = & \beta_0 + \beta_1 CORINDEX_{it} + \beta_2 INF_{it} + \beta_3 GOVEXP_{i(t-1)} + \beta_4 EDUSEK_{i(t-1)} \\ & + \beta_5 INV_{i(t-1)} + \beta_6 TRADE_{i(t-1)} + \varepsilon_{it} \quad i = (1 \dots N) \quad t = (1 \dots k) \quad (01) \end{aligned}$$

حيث يمثل المتغير التابع لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (LnGDPPC) والذي يعبر عن النمو الاقتصادي. أما المتغيرات المستقلة فقد تمثلت في مؤشر الفساد

(*CORRINDEX*)، معدل التضخم (*INF*)، الإنفاق الحكومي (*GOVEXP*)، مؤشر التعليم (*EDUSEK*)، إجمالي تكوين رأس المال (*INV*) الذي يعبر عن الاستثمار، التجارة (*TRADE*) والذي يعبر عن الانفتاح التجاري، الخطأ العشوائي (ϵ_{it}). المعلمة (β_0) تمثل الثابت، (β_i) فهي تمثل المعلمات المقدرة للمتغيرات المستقلة، (*i*) يمثل الدول و (*t*) يمثل السنوات.

2.4. مصدر البيانات:

اعتمدت الدراسة القياسية على نماذج بانل الساكن في (09) دول من شمال أفريقيا وجنوب آسيا وهي (الجزائر، المغرب، تونس، مصر، نيبال، باكستان، سريلانكا، بنغلاديش والهند)، بالاعتماد على سلسلة من البيانات السنوية من الفترة الممتدة من 2003 إلى 2018، مستمدة من بيانات البنك الدولي (*WDI*)، والموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية (*International Transparency*) والموقع الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (*UNDP*). واستبعدت كل من (ليبيا، جيبوتي مالديف ويوتان)، لعدم توفر البيانات. والجدول رقم (01) يوضح بالتفصيل ويشرح كل متغيرات الدراسة، ومصدر البيانات حسب الهيئات والمنظمات الدولية.

مؤشر الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية يعطي قيمة تبدأ بالصففر، لتشير إلى مستوى عالٍ من الفساد، وتنتهي بالترج إلى 10 الذي يعني مستوى منخفضاً من الفساد. وبغية توافق تزايد مستوى الفساد مع تزايد قراءات مقياس الفساد المستخدم، تم إجراء تعديل على المؤشر أي 10 طرح قيمة مؤشر الفساد (*CPI*)، وبذلك يكون لدينا التدرج المنخفض يدل على مستوى منخفض من الفساد، والتدرج المرتفع يدل على مستوى مرتفع من الفساد. (Sbaouelgi, 2019, p.48)

الجدول 1: يمثل شرح متغيرات الدراسة ومصدر البيانات

الرمز	المتغير	المصدر
<i>LnGDPPC</i>	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أخذت بياناته بالدولار الأمريكي وبالقيم الثابتة لسنة الأساس 2010	(WDI)
<i>CORRINDEX</i>	مؤشر الفساد	(International Transparency)
<i>INF</i>	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)	(WDI)
<i>GOVEXP</i>	النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة (% من إجمالي الناتج المحلي)	(WDI)
<i>EDUSEK</i>	مؤشر التعليم (متوسط سنوات الدراسة وسنوات الدراسة المتوقعة)	(UNDP)
<i>INV</i>	إجمالي تكوين رأس المال (% من إجمالي الناتج المحلي)	(WDI)
<i>TRADE</i>	التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي)	(WDI)

المصدر: من إعداد الباحثين.

5. نتائج الدراسة:

يبين الملحق (01)، نتائج تقدير نموذج البائل الساكن وفق طريقة الانحدار التجميعي (Pooled)، طريقة التأثيرات الثابتة (Fixed)، طريقة المربعات الصغرى باستخدام المتغيرات الصماء (LSDV) التي تكون نتائج تقدير معالمها، هي نفسها نتائج تقدير طريقة التأثيرات الثابتة مع إدراجها المقاطع حسب كل بلد، وطريقة التأثيرات العشوائية (Random).
الجدول 2: اختبار المفاضلة لاختيار نموذج البائل الساكن الملائم.

الاختبار	المفاضلة بين	القيمة المحسوبة	الاحتمال	القرار
Fisher	Pooled/Fixed	328.21	00.000	Fixed
Breusch and Pagan	Pooled/Random	819.75	0.0000	Random
Husman	Fixed/Random	0.54	0.9973	Random

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية Stata 15

من خلال الجدول (02)، نلاحظ أن النموذج الأفضل لتقدير نموذج البائل الساكن هو نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed)، مقارنة مع نموذج الانحدار التجميعي (Pooled) حيث

نجد أن إحصائية (Fisher) معنوية عند (1%)، وبالتالي رفض فرضية العدم، التي تحكم بتجانس قواطع الدول. وللمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات العشوائية، تم الاعتماد على اختبار (Breusch and Pagan)، حيث تشير نتيجة الاختبار إلى رفض فرضية العدم، وبالتالي نموذج التأثيرات العشوائية (Random)، هو الأفضل. وبمقارنة نموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية، وباستخدام اختبار (Husman) تم قبول فرضية العدم، وعليه النموذج الأفضل لتقدير نموذج البانل الساكن هو نموذج التأثيرات العشوائية (Random).

يوضح الجدول رقم 03 مجموعة من الاختبارات الإحصائية والقياسية، للتأكد من صحة وملائمة النموذج التأثيرات الثابتة، حيث نلاحظ حسب اختبار (Wooldridge test) بأنه تم رفض فرضية العدم، وبالتالي وجود مشكلة الارتباط الذاتي عند مستوى معنوية (1%). كما تشير اختبارات عدم تجانس التباين الثلاث (LM Test, LR Test and Wald Test) إلى عدم رفض فرضية العدم وبالتالي وجود مشكلة عدم تجانس التباين. كما أظهر اختبار (Pesaran CD test) عدم رفض فرضية العدم وبالتالي غياب مشكلة الارتباط الذاتي بين المقاطع.

الجدول 3: الاختبارات التشخيصية لنموذج التأثيرات الثابتة

الاختبار	اسم الاختبار	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي	Wooldridge test	42.343	0.0002
عدم تجانس التباين	Lagrange Multiplier LM Test	8906.72	0.0000
	Likelihood Ratio LR Test	78.71	0.0000
	Wald Test	4.76e+05	0.0000
الارتباط الذاتي بين المقاطع	CD test Pesaran	0.884	0.3764

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية Stata 15

ومن أجل التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة عدم تجانس التباين، قمنا باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS)، التي تعمل على تصحيح الأخطاء المعيارية للمعاملات، وبالتالي التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم تجانس التباين في نموذج التأثيرات العشوائية، ونتائج التقدير المتوصل إليها حسب طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS)، موضحة في الملحق (08).

على ضوء نتائج الملحق (08)، يبين متغير الفساد (*CORRINDEX*) وجود تأثير سلبي ومعنوي على الفساد في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أي زيادة مؤشر الفساد بـ (1%)، يؤدي إلى انخفاض في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ (0.0566%)، وجاءت النتائج موافقة لكل الدراسات السابقة، واتفقت على أن الفساد ظاهرة عالمية تعاني منها جل دول العالم، فالفساد يحد من قدرة الدول على الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة، وبالتالي تراجع تحقيق معدلات النمو المرغوب في الوصول إليها.

أما معدل التضخم، فكانت نتيجته غير موافقة لمنطق العلاقة وغير معنوية، وهذا مالم يتوافق مع كل من دراسة (SHERA, DOSTI, & GRABOVA, 2014) أين أظهر المتغير أثر سلبي وهام على النمو الاقتصادي،

ومتغير الإنفاق الحكومي بتأخير سنة، أظهر المتغير أثر سلبي وهام على النمو الاقتصادي، أي بزيادة الإنفاق الحكومي بـ (1%)، يؤدي إلى انخفاض في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ (0.0310%)، كما توافقت مع دراسة (SHERA, DOSTI, & GRABOVA, 2014). ودراسة (Esener و İpek, 2018) وتعارضت مع دراسة (Amin, Ahmed, & Zaman, 2013) و (Linhartova & Zidova, 2016).

أما مؤشر التعليم بتأخير سنة، فأظهر تأثيرا إيجابيا ومعنويا وبمرونة عالية فزيادة مؤشر التعليم بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ (2.9506%)، فالتعليم هو أحد المؤشرات المهمة لنظرية رأس المال البشري، وأداة فعالة لنمو وازدهار أي بلد. وكانت النتائج موافقة لدراسة (Amin, Ahmed, & Zaman, 2013)، (Anh, Minh, & Tran-nam, (SHERA, DOSTI, & GRABOVA, 2014)، (2016).

أما الاستثمار بتأخير سنة، فكانت نتيجته موافقة لمنطق العلاقة ولكنها غير معنوية، وهذا ما لم يتوافق مع كل من دراسة (SHERA, DOSTI, & GRABOVA, 2014)، (Linhartova & Zidova, 2016) و (Anh, Minh, & Tran-nam, 2016) أين أظهر المتغير أثر معنوي وإيجابي على النمو الاقتصادي، كما تعارضت مع دراسة (Amin, Ahmed, & Zaman, 2013) أين كان تأثيره سلبي على النمو الاقتصادي. كما أظهر متغير التجارة بتأخير سنة، الذي يعبر عن الانفتاح التجاري أثر إيجابي على النمو الاقتصادي عند مستوى (5%)، أي زيادة مؤشر الانفتاح التجاري ب (1%)، يؤدي إلى زيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب (0.1757%)، كما توافقت هذه الدراسة مع دراسة (SHERA, DOSTI, & GRABOVA, 2014) ودراسة (Esener و İpek, 2018).

6. الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز أثر الفساد على النمو الاقتصادي في (09) دول من شمال إفريقيا وجنوب آسيا، خلال الفترة (2003-2018)، باستخدام نماذج البانل الساكن. وبالاستعانة باختبار (Husman) توصلنا إلى أن النموذج الأفضل لتقدير نموذج البانل الساكن هو نموذج التأثيرات العشوائية. ومع وجود مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم تجانس التباين، قمنا باستخدام طريقة (FGLS) التي تعمل على تصحيح الأخطاء المعيارية للمعلمات، وبالتالي التخلص من المشاكل القياسية في نموذج التأثيرات العشوائية. وجاءت النتائج لتبين أن للفساد أثر سلبي على النمو الاقتصادي، فالفساد مشكلة اجتماعية وأخلاقية هامة لها تأثير على جميع الدول وهي بالتالي، تشكل مشكلة بالنسبة للاقتصاد، فهو أحد أهم العوامل التي تؤثر على الحد من النمو الاقتصادي في العديد من البلدان أما مؤشر التعليم والانفتاح التجاري فكان أثرهما إيجابي، في حين كان أثر الانفاق الحكومي سلبي على النمو الاقتصادي، وبينت النتائج أيضا أن الاستثمار ومعدل التضخم لا يوثران على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا وجنوب آسيا، فالتأثير السلبي للفساد على النمو الاقتصادي يترتب عليه انخفاض الاستثمار، ومن ثم انخفاض في معدل النمو الاقتصادي، فالفساد بمثابة تكاليف إضافية يتحملها المستثمرون، وبالتالي تراجع تدفق رأس المال الأجنبي، ويفضي في

كثير من الأحيان إلى سوء توزيع الموارد والإنفاق العام، حيث يتسبب في تشويه بنية الإنفاق الحكومي وتدهور قطاعات حساسة كالصحة والتعليم.

وعليه، وفي سبيل رفع الدور الذي تلعبه مؤشرات ومتغيرات الدراسة في تعزيز النمو الاقتصادي، وبالتالي تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجو تحققها، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- يجب إيجاد آليات مناسبة لمكافحة الفساد؛
- دعم التعليم الأخلاقي ونشر القيم الحميدة، للحد من تفشي الفساد بين أفراد المجتمع.

7. قائمة المراجع

1. طلال محمود كداوي، فواز جار الله الدليمي، الفساد والنمو الاقتصادي، مجلة بحوث اقتصادية، مركز الدراسات المستقبلية، جامعة الحدياء، العدد40، 2012.
2. يونس مفيد ذنون، تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد101، 2010.
3. يونس مفيد ذنون، احمد عدنان دهام، اثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين نظام الحكم. مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد 109، 2012.
4. صالح عيسى سعد، قاسم ذياب أساور، قياس أثر الفساد المالي والاداري في مؤشرات النمو الاقتصادي في بلدان مختارة للمدة (2013-2015)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 40، 2017.
5. Amin, M, Ahmed, A, & Zaman, K , The relationship between corruption and economic growth in P akistan-Looking beyond the incumbent, Oeconomics of Knowledge, 5(3), 2013.
6. Anh, N, Minh, N, & Tran-nam, B, Corruption and economic growth, with a focus on Vietnam, Crime, Law and Social Change, 65(4-5), 2016.
7. Bhattacharjee, J, & Haldar, S, Economic growth of slected south asian countries: does institution matter, Asian Economic and Financial Review, 5(2), 2015.

8. De Hoyos, R, & Sarafidis, V, Testing for cross-sectional dependence in panel-data models, *The Stata Journal*, 6(4), 2006.
9. Esener, S., & İpek, E, The Impacts of Public Expenditure, Government Stability and Corruption on Per Capita Growth: An Empirical Investigation on Developing Countries, *Sosyoekonomi*, 26(36), 2018.
10. Hoechle, D, Robust standard errors for panel regressions with cross-sectional dependence, *The Stata Journal*, 7(2), 2007.
11. Linhartova, V., & Zidova, E, Corruption as an obstacle to economic growth of national economics, *Economic and Social Development: Book of Proceedings* (pp. 772-780). Varazdin: Varazdin Development and Entrepreneurship Agency (VADEA), 2016.
12. Pulok, M., & Moin Uddin Ahmed, Does corruption matter for economic development, Long run evidence from Bangladesh, *International Journal of Social Economics*, 44(3), 2017.
13. Sbaouelgi, J, The impact of corruption on economic growth in mena region, *Romanian Economic and Business Review*, 14(2), 2019.
14. SHERA, A., DOSTI, B., & GRABOVA, P, Corruption impact on Economic Growth: An empirical analysis, *Journal of Economic Development, Management, I T, Finance, and Marketing*, 6(2), 2014.
15. Tanzi, V, Corruption around thr world: Causes, consequences, scope and cures. *Intarnational Monetary Fund*, 1998.

8. الملاحق:

الملاحق (01): تقدير نموذج البانل الساكن

- estimates table Pooled Fixed LSDV Random, star stats(N r2 r2_a F sigma_u sigma_e)

Variable	Pooled	Fixed	LSDV	Random
CORRINDEX	-.26312867**	-.04355143	-.04355143	-.04404371
INF	-1.1447535	-.47502278*	-.47502278*	-.47845432*
GOVEXP				
LI.	-.01551512	.01107407	.01107407	.00213018
EDUSEK				
LI.	2.7737018***	3.0189951***	3.0189951***	3.02769***
INV				
LI.	-.0472887	.12609583	.12609583	.1176513
TRADE				
LI.	.83268722***	-.06870987	-.06870987	-.06065402
Icountry_DZA			1.104806***	
Icountry_EGY			.76530763***	
Icountry_IND			.20464147	
Icountry_LKA			.31082384***	
Icountry_MAR			1.108579***	
Icountry_NBL			-.29929387***	
Icountry_PAK			.4335723***	
Icountry_TUN			.96715193***	
_cons	7.5196089***	6.2807003***	5.7700794***	6.2891757***
N	144	144	144	144
r2	.72990805	.76917988	.98735186	
r2_a	.7180792	.74412964	.9859792	
F	61.705777	71.646128	719.29498	
sigma_u		.50498393		.69210728
sigma_e		.08347795		.08347795

legend: * p<0.05; ** p<0.01; *** p<0.001

الملاحق (02): تقدير نموذج التأثيرات الثابتة مع اختبار (F) للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج لتأثيرات

الثابتة

```
. xtreg $ylist $xlist, fe
Fixed-effects (within) regression
Group variable: country
R-sq:
    within = 0.7692
    between = 0.5770
    overall = 0.5788
corr(u_i, Xb) = 0.3324
F(6, 129) = 71.65
Prob > F = 0.0000
```

LnGDPPC	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
CORRINDEX	-.0435514	.0266998	-1.63	0.105	-.0963777 .0092748
INF	-.4750228	.2146768	-2.21	0.029	-.8997661 -.0502795
GOVEXP					
LI.	.0110741	.0454901	0.24	0.808	-.0789291 .1010773
EDUSEK					
LI.	3.018995	.2210081	13.66	0.000	2.581725 3.456265
INV					
LI.	.1260958	.1670082	0.76	0.452	-.2043339 .4565256
TRADE					
LI.	-.0687099	.0898365	-0.76	0.446	-.2464536 .1090338
_cons	6.2807	.2571686	24.42	0.000	5.771886 6.789515
sigma_u	.50498393				
sigma_e	.08347795				
rho	.97340011				(fraction of variance due to u_i)

F test that all u_i=0: F(8, 129) = 328.21

Prob > F = 0.0000

الملحق (03): اختبار المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية

. xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

$$\text{LnGDPPC}[\text{country}, t] = Xb + u[\text{country}] + e[\text{country}, t]$$

Estimated results:

	Var	sd = sqrt(Var)
LnGDPPC	.4970163	.7049938
e	.0069686	.083478
u	.4790125	.6921073

Test: Var(u) = 0

chibar2(01) = 819.75
 Prob > chibar2 = 0.0000

الملحق (04): اختبار المفاضلة بين النموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية

hausman fixed random

	(b) fixed	(B) random	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
CORRINDEX	-.0435514	-.0440437	.0004923	.0050971
INF	-.4750228	-.4784543	.0034315	.036693
GOVEXP				
L1.	.0110741	.0021302	.0089439	.0256515
EDUSEK				
L1.	3.018995	3.02769	-.0086949	.043221
INV				
L1.	.1260958	.1176513	.0084445	.0310552
TRADE				
L1.	-.0687099	-.060654	-.0080558	.016623

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
 B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg
 Test: Ho: difference in coefficients not systematic
 $\chi^2(6) = (b-B)' [(V_b-V_B)^{-1}] (b-B)$
 = 0.54
 Prob>chi2 = 0.9973

الملحق (05): اختبارات الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي

. xtserial \$ylist \$xlist

Wooldridge test for autocorrelation in panel data

H0: no first order autocorrelation

F(1, 8) = 42.343

Prob > F = 0.0002

الملحق (06): اختبار الكشف عن مشكلة عدم التجانس

=====

* MLE Random-Effects Panel Data Regression (Normal Distribution)

=====

=====

* Panel Groupwise Heteroscedasticity Tests

=====

Ho: Panel Homoscedasticity - Ha: Panel Groupwise Heteroscedasticity

- Lagrange Multiplier LM Test	=8906.7179	P-Value > Chi2(8)	0.0000
- Likelihood Ratio LR Test	= 78.7113	P-Value > Chi2(8)	0.0000
- Wald Test	= 4.76e+05	P-Value > Chi2(9)	0.0000

الملحق (07): اختبارات الكشف عن مشكلة الارتباط بين المقاطع

. xtcsd, pesaran abs

Pesaran's test of cross sectional independence = 0.884, Pr = 0.3764

Average absolute value of the off-diagonal elements = 0.539

الملحق (08): نتائج تقدير طريقة (FGLS)

```
xtgls $ylist $xlist,panels(heterosk) corr(psar1) nolog force
Cross-sectional time-series FGLS regression
Coefficients: generalized least squares
Panels: heteroskedastic
Correlation: panel-specific AR(1)
Estimated covariances = 9 Number of obs = 144
Estimated autocorrelations = 9 Number of groups = 9
Estimated coefficients = 7 Time periods = 16
Wald chi2(6) = 447.67
Prob > chi2 = 0.0000
```

	LnGDPPC	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
CORRINDEX		-.056629	.0179161	-3.16	0.002	-.0917439	-.0215141
INF		.0683712	.1002163	0.68	0.495	-.1280491	.2647915
GOVEXP							
L1.		-.0310162	.0047198	-6.57	0.000	-.0402668	-.0217656
EDUSEK							
L1.		2.950572	.2090193	14.12	0.000	2.540901	3.360242
INV							
L1.		.1777017	.1460209	1.22	0.224	-.1084941	.4638975
TRADE							
L1.		.1756569	.0724712	2.42	0.015	.0336159	.3176979
_cons		6.385641	.1803335	35.41	0.000	6.032194	6.739089